

## الأمانة العامة للحكومة تطلق النسخة الثانية من برنامجها التكويني المستمر في موضوع "تجويد النصوص القانونية"



في إطار مهمتها المتعلقة بالتأطير الأفقي للحقل القانوني، وتفعيلا للتدابير المتعلقة بالورش الاستراتيجي الخاص ب"تجويد النصوص القانونية"، أطلقت الأمانة العامة للحكومة يوم الإثنين 23 أكتوبر 2023، بشراكة وتنسيق مع المعهد العالي للقضاء، النسخة الثانية من برنامجها التكويني المستمر في موضوع "تجويد النصوص القانونية" لفائدة مستشاريها القانونيين وأطرها الإدارية، وكذا لفائدة الأطر والكفاءات القانونية التابعة لعدد من القطاعات الوزارية.

ويهدف هذا البرنامج التكويني، الذي سيعرف استفادة ما يناهز 70 إطارا قانونيا من مختلف القطاعات الوزارية، إلى تعزيز قدرات وكفاءات الأطر القانونية المكلفة بإعداد ودراسة النصوص القانونية، من خلال تعميق المعرفة بآليات ووسائل تجويد النصوص القانونية، ودراسة أثر هذه النصوص وتوطيدها، وبدور البرلمان في تجويد القوانين، بالإضافة إلى مساهمة الاجتهادات القضائية في تجويد النصوص القانونية.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد المدير العام للتشريع والدراسات القانونية بالأمانة العامة للحكومة، السيد بن سالم بلكراتي، إن هذه المبادرة تروم إلى مواكبة الأوراش

الكبرى التي تتطلع الحكومة إلى تحقيقها في مجالات عدة، والتي تتطلب إعداد المزيد من مشاريع النصوص القانونية بشقيها التشريعي والتنظيمي. وأضاف بأن هذه المبادرة تترجم الرغبة الدائمة لدى الأمانة العامة للحكومة لتطوير وتحسين المنتج القانوني الوطني وتجويده، لاسيما في ظل تزايد الطلب العمومي على المعلومة القانونية مؤكداً على أن الحاجة إلى توفير منتج قانوني ذي جودة أضحت مطلباً ملحا للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فضلاً عن كون ضمان الأمن القانوني للمنظومة التشريعية يعد اليوم ركيزة أساسية من ركائز تفعيل الأمتل لأهداف النموذج التنموي المعتمد بالمملكة، ومواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.